التنزه ولمقصد معين ومجاوزته للسور المحيط بالبلد اذا كان
والا فلا لعمران وعدم اقتدايه بمتم فجزء من صلاته فيتم
من اقتدى به وان فسدت صلاة احدهما كشكه في سفر امامه
وان بان مسافرا قاصر اوونية القصر ودوام سفره الى
انقضاء صلاته وبنيته ما يبلوغه ما اعتبر مجاوزته فيما سبق
والعلم بجواره فلو قصر جاهلا لم تصح صلاته لتلاعبه فان لم
ينو القصر بان نوى الاتمام او شك في نيته فيتم وان تذكر
في الاخيرة حالا وانما يجوز القصر في الظهر والعصر والعشا
اذ هو رد الصلاة الى شطرها فلا قصر فيما عدا ذلك من الجمعة
والصبح كما قال كل واحدة ركعتين تخرج به الجمعة والصبح
والمغرب ومن فاتته صلاة مقصورة بان فاتته في سفر قصر
قضاها في سفر قصر ولو غير سفر فوانها فالاولى والافضل
ان يقضيها تامة لعموم حديث ان خياركم احسنكم قضاء
فان قصرها فيه او في اخر جاز على الاصح لوجود سبب القصر
حال الفوات والقضاء واذا اراد الجمع فانما يجوز بين الظهر
والعصر في وقت احدهما ودخل في قوله الظهر ظهر الجمعة
وهو كذلك تقديما لانا خيرنا الان الوقت من شروط صحتها
وذلك منتف في جمع التاخير ولو سافر انا الظهر ونوى
الجمع جمع كما في المجموع لوجود السفر وقت النية وفارق
حد وقف المطر في اثنا الاولى حيث لا يجمع به لان السفر
شانه ان يكون باختياره فنزل منزلته بخلاف المطر
وعلم من ذلك انه لو كان السفر بغير اختياره كان كالهرب
باختياره وبين المغرب والعشا في وقت احدهما شاء

فان

فان شاء قدم الثانية الى الاولى وان شاء اخر الاولى
الى وقت الثانية لان المعنى في كل منهما يخير بينهما لكن الافضل
ان كان نازلا في وقت الاولى وسايرا في وقت الثانية
ان يقدم الثانية لادايه لهما في حال الطمانينة والسكون وان
كان سايرا في وقت الاولى ان يوخرها لذلك وبعلم
مما تقدم ان افضلية كل منهما فيما ذكر لما فيه من كمال الخلاعنه
المفضول فان كان سايرا فيهما استويا لعدم هذا مقتضى
كلامه قال الشيخ وهو كذلك حيث لا مرجح مما مر اذ لا مرجح
الا ان يقال المبادرة لبراءة الذمة الموجودة في جمع التقديم
مرجحة وجرى عليه الرملي على ان التاخير حينيذ افضل
فاذا اراد الجمع في وقت الاولى مطلقا فله ثلاثة
شروط ويفهم منه انه لا يشترط زيادة عليها من تحقق
بقاء وقت وهو كذلك لانه الاصل فهو جازم بالنية
ومصل لها في الوقت بيقين لان وقتها ان بقي فهو جامع
والا فهو فاعل للثانية في وقتها وصح مع فقد شرط صحة
الجمع من الجزم ببقاء الاولى لمنع الشك فيه من الجمع تقديما
لوجود الاصل المستصحب وهو بقاؤه نعم يعتبر تحقق
او غلبة الظن بصحة الاولى فلا تجمع المتحيرة وكل من
يلزمه قضاء كما قدمه الطهور بن لانشغال ذمته بيقين فيما قاله
الشيخ وفوقش في كون فعلها في الوقت بيقين بانه
يحتمل انه فعل الاولى بعد خروج وقتها من غير نية
تاخير فاين قوله وقد فعلها في الوقت بيقين واحتماله

Copyright King Saud University